بحوث مستقبلية (١٦) ٢٠٠٦
ص ص [٨٣-٩٧]

مسوغات الدعوة للصناعات الصغيرة والمتوسطة
دراسة نظرية تحليلية

عبد العزيز مصطفى عبد الكريم[١]

الملخص

لقد تطورت الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العديد من الدول الصناعية المتقدمة ، إذ أصبحت خلال العقدين الماضيين صناعات قائمة على تقنيات متقدمة ، فضلاً عن مساهمتها في إنتاج بعض السلع شديدة التخصص ، مما مكّن تلك الصناعات من تحقيق العديد من الأهداف من خلال الإسهام الفعّال في تقوية الاقتصاد الوطني وتنميته . وتبرز مشكلة البحث في عدم قدرة الصناعات التحويلية في أغلب الدول النامية بعامة وفي عالمنا العربي بخاصة على تحقيق الأهداف المنشودة منها . عليه ، واعتماداً على المنهج التحليلي تمّ تسليط الضوء على فقرات عديدة منها مزايا الصناعات الصغيرة والمتوسطة مع تحديد الإجراءات الداعمة للنهوض بهذا القطاع .

Abstract

Small & medium size industries have developed in most industrial countries. They became in the last two decades employing advanced technology in addition to participating in the production of most specialized goods. So that, these industries succeed in achieving their goals and participating actively in strengthening national economy. The problem of the research is that industries in most developing countries, especially Arab countries are unable to achieve their goals. Depending on the analytical approach we concentrated on the feature and characteristics of small and medium size industries and the ways to support them.

(١) أستاذ تقييم المشاريع المساعد ، كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل .

تاريخ الاستلام: ٢٠٠٥/١١/٣٠
قبول النشر: ٢٠٠٥/١/٢٦

المقدمة

أهمية البحث

تطورت الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العديد من الدول الصناعية المتقدمة ، بحيث أصبحت خلال العقدين الماضيين صناعات قائمة على تقنيات متقدمة ، فضلاً عن مساهمتها في إنتاج بعض السلع شديدة التخصص أو التي يحتاج إنتاجها إلى تقنية متقدمة مما مكّن تلك الصناعات من تحقيق العديد من الأهداف من خلال الإسهام الفعّال في تقوية الاقتصاد الوطني وتنميته . وكذلك تحقيق قدرة تنافسية متميزة ، مع تقديم منتجات ذات جودة عالية ، تتفوق في بعض الوحدات الصناعية على ما تقوم المصانع الكبيرة بإنتاجه ، إلى جانب ذلك ديناميكية تلك الوحدات الإنتاجية ومرونتها في الوفاء بالاحتياجات التسويقية ، سواء القائمة أم التي تستجدها العملاء ، زيادةً على ما تقدم إسهاماتها في تحقيق العديد من الأهداف التقليدية ، منها إنتاج السلع التقليدية لتغطية الاستهلاك المحلي ، والاستخدام الحسن للمدخرات الفردية والعائلية والإسهام الفعّال في حل مشكلة البطالة ، وإيجاد قاعدة صناعية في المجتمعات العمرانية الجديدة وفي المواقع النائية أو الريفية .

مشكلة البحث

تبرز مشكلة البحث في عدم قدرة الصناعات التحويلية في أغلب الدول النامية بعامة وفي عالمنا العربي بخاصة على تحقيق الأهداف المنشودة منها ، وإذا ما علمنا أن أكثر من (٩٠٪) من الوحدات الصناعية القائمة في الدول العربية هي وحدات صناعية صغيرة جداً وصغيرة ومتوسطة ، أغلبها ذات طابع حرفي تعمل في ظل تقنيات تقليدية ليست لها القدرة على مواكبة المتغيرات الجديدة في ظل النظام الاقتصادي الدولي الجديد وإفرازاتها ، الأمر الذي يقود إلى انعكاسات سلبية على مسيرة القطاع الصناعي التحويلي بعامة والصناعات الصغيرة والمتوسطة بخاصة .

هدف البحث

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على العديد من الفقرات التي لها مساس بهذا الموضوع كالتعريف بالوحدات الصناعية الصغيرة والمتوسطة ، ومزاياها ، مع تحديد الإجراءات الداعمة للنهوض بهذا القطاع .

فرضية البحث

بإمكان الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية أن تحقق الأغراض المنشودة منها من خلال توفير البيئة المناخية الملائمة ، ومن خلال التشريعات والقوانين التي تولي الاهتمام نفسه بالنسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة على حدٍ سواء .

منهج البحث

لقد تمّ الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى هدف البحث مع الاستفادة من طروحات الباحثين ذوي الاختصاص ، وكلك من التشريعات والتقارير للمنظمات الإقليمية والدولية ، عليه فقد جاء البحث مركزاً على الفقرات الآتية :

١. التعريف بالصناعات الصغيرة والمتوسطة .
٢. أسباب الاهتمام بالصناعات الصغيرة والمتوسطة .
٣. لماذا التأكيد على الصناعات الصغيرة والمتوسطة ؟
٤. السياسات والإجراءات الداعمة للصناعات الصغيرة والمتوسطة.

١. التعريف بالصناعات الصغيرة والمتوسطة

عند الحديث عن الصناعات الصغيرة لا بد من إعطاء فكرة عن المعايير المستخدمة لتصنيف الصناعات على وفق الحجوم ، على عدّ أن هناك عدداً من المعايير التي تستخدم لتصنيف الصناعات إلى فئتين أو أكثر على وفق الحجم ، وضمن هذا السياق استخدمت معايير كمية ونوعية سواء مفردة أو مجتمعة ، وفيما يتعلق الأمر بالمعايير الكمية يستخدم مؤشر حجم الأيدي العاملة ، أو حجم رأس المال المستثمر في الصناعة ، أما المعايير النوعية فإنها تقسم الصناعات إلى منظمة وغير منظمة ، وحديثة وتقليدية ، ومصنعة وغير مصنعة ، وهناك مشاكل وانتقادات توجه إلى كل من هذين النوعين من المعايير ، فالانتقادات الموجهة إلى المعايير الكمية تستند إلى فكرة وجود مجالات نوعية متميزة لأنشطة الإنتاج الصناعي ، والتي لا يمكن التفريق بينها كمياً . أما المعايير النوعية فيعدّها البعض بأنها غير عملية ، وذلك بسبب وجود عدد من المتغيرات تميز عمل المنشآت الصناعية والتي لا يمكن تصنيفها بسهولة (القريشي ،١٩٩٠ ، ٢١-٢٢). كما أن مفهوم حجم المشروع هو مفهوم نسبي يتغير على وفق المدى الزمني ، وكذلك من بلد لآخر ، كما تختلف حتى ضمن البلد الواحد بسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية وعلاقات الإنتاج في البلد (عبدالكريم وكداوي ، ١٩٩٩، ٧٩-٨٠).

والمعيار المقبول لتقدير حجم الصناعة هو مؤشر عدد العاملين لكونه قابلاً للقياس بسهولة ، إلى جانب ذلك توفر المعلومات الخاصة به على مستوى المنشأة ، وفي أحيان كثيرة يستخدم برفقته حجم رأس المال المستثمر في الموجودات الثابتة .

فعلى سبيل المثال ، فإن معظم بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي يؤخذ مؤشر حجم القوى العاملة معياراً في عملية التصنيف فيسمى المشروع صغيراً إذا كان يضم (٥٠) عاملاً في بلجيكا واليونان و (١٠٠) عامل في الولايات المتحدة الأميريكية و (٢٠٠) عامل في كندا وإيطاليا وإسبانيا و (٥٠٠) عامل في الدانمارك وفرنسا وألمانيا وايرلندا. وفي غالبية هذه البلدان تعدّ المشروعات التي يقل عدد عمالها عن (١٠) عمال أو (٢٠) عامل مشروعات صغيرة جداً .

ولا يختلف الوضع في بلدان الأسكوا وغيرها من بلدان العالم ، إذ تتباين تعريفات المشروعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة تبايناً كبيراً . ففي اليمن على سبيل المثال يعدّ المشروع الذي يضم أقل من أربعة عمال مشروعاً صغيراً ، ويعدّ متوسطاً إذا كان المشروع يضم (٥-٩) عمال ، ويعدّ كبيراً عندما يربو عدد العاملين فيه على (١٠) عمال . وفي الأردن يعدّ المشروع صغيراً عندما يضم (٢-٩) عمال ، ومتوسطاً إذا تراوح عدد العاملين فيه بين (١٠-٢٥) عاملاً ، أما المشروع الكبير فهو الذي يضم أكثر من(٠٢٥) عاملاً .(ESCWA, 1999,7)

وفي العراق يعدّ المشروع صغيراً إذا كان يضم (١-٩) عمال ويقل رأس المال المستثمر في المكائن والمعدات عن (١٠٠) ألف دينار ، والمتوسط الذي يضم (١٠-٢٩) عاملاً ويقل رأس المال المستثمر في المكائن والمعدات عن (١٠٠) ألف دينار أيضاً ، أما بالنسبة للمشروع الكبير فهو الذي يضم أكثر من (٣٠) عاملاً ويزيد حجم رأس المال المستثمر في المكائن والمعدات عن (١٠٠) ألف دينار .

وحسب مصادر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تستأثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأهمية بالغة في الاقتصاد العالمي (OECD, 1999, 7-8) ، فهي تمثل نسبة تتراوح بين (٢٥-٣٠٪) من مجموع صادرات المنتجات المصنعة ، وتبلغ مساهمة هذه الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي ما يقارب (٤-٦٪) في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وما يقارب (١٢٪) في حالة الاقتصادات الآسيوية ، يضاف إلى ذلك فإن نسبة (١٪) من المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي مشروعات عالمية بالفعل ، فهي تقوم

بأنشطة متعددة الجنسيات وعبر القارات ، وتبلغ المشروعات التي تنتمي إلى هذه الفئة ٣٠٠٠٠ إلى ٤٠٠٠٠ مشروعاً صناعياً في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، زيادةً على ما سبق ، تقدر نسبة المشروعات التي تبلغ المستوى الدولي (٥-١٠٪) من مجموع المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة ، ويقع عدد يتراوح بين ١٥٠٠٠٠-٣٠٠٠٠٠ شركة ضمن هذه الفئة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، وتعتمد نسبة تتراوح بين (١٠-٢٠٪) من مجموع المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة أي ٣٠٠٠٠٠-٦٠٠٠٠٠ شركة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على مورّدين من بلدان أخرى لنسبة من عمالها تتراوح بين (١٠-٤٠٪)، وهي تمارس نشاطها في نحو ثلاثة بلدان أجنبية (OECD, 1999, 7-8).

من حاصل ما تقدم ، يظهر البون الشاسع في حجوم المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة حسب معيار عدد العاملين بين الدول المتقدمة والنامية وتحديداً الدول العربية على عدّ أن معظم المشاريع الصناعية في الدول العربية هي ذات طابع حرفي مع تقنية تقليدية انعكست على طبيعة منتجاتها من حيث النوعية وارتفاع في تكاليف إنتاجها .

٢. أسباب الاهتمام بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة

يوجد حالياً اهتمام ودعوات متزايدة نحو إقامة وتنمية كفاءة أداء الصناعات الصغيرة والمتوسطة ، ذلك أن اقتصاد الكثير من الدول الصناعية المتقدمة قد أصبح يشتمل ضمن محصلته على ناتج الآلاف من قبيل هذه المشروعات ، كما أنها تسهم بنسب مرتفعة في الناتج الإجمالي لجميع فروع القطاعات المختلفة سواء في الصناعة أم الزراعة ، أم الخدمات .. الخ (بو حليقه ، ١٩٩٤، ٦٧-٦٩).

ولا يعني الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة عدم إعطاء أولوية للمشروعات الكبيرة أو الاستغناء عنها ، والعكس صحيح ، إذ المفترض الاعتماد على كلا النوعين من المشروعات ، ويمثل الشكل (١) النتائج المترتبة على توسيع القاعدة الصناعية في المجتمع ، إذ تؤدي تلك التوسعات وتحديداً في المشاريع الصغيرة والكبيرة القائمة على تقنية كثيفة الاستخدام للأيدي العاملة ، إلى تشغيل المزيد من الأيدي العاملة مما يؤدي بالتالي إلى ارتفاع مستوى الدخول ، الذي يؤدي بدوره إلى المزيد من الاستهلاك ، ومن ثمّ يدفع إلى إنتاج المزيد من السلع ، وهكذا يتولد الاحتياج إلى المزيد من التوسع في القاعدة الصناعية ، مما يؤدي إلى

حدوث انتعاش اقتصادي ملموس ، وتمضي تلك الحلقات في تسلسل مستمر ، وكما موضح في الشكل الآتي :

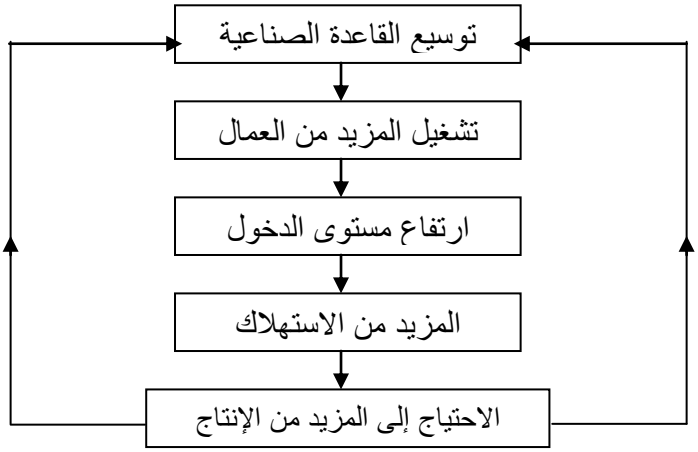

شكل (١)

النتائج المترتبة على توسيع القاعدة الصناعية

وفي إطار التنمية الصناعية ، يلاحظ أن الاهتمام بالصناعات الصغيرة والمتوسطة يتزايد على نحوٍ ملحوظ في أغلب بلدان العالم ، وذلك للأسباب الآتية (الأسكوا ، ٢٠٠٢) (القرشي ، ١٩٩٠ ، ٢٠-٢١) :

٢-١ بساطة التنظيم الإداري ، مع قصر الدورة المستندية وحجم ما يتداول من أوراق مكتبية.

٢-٢ سهولة الإنشاء والتأسيس مقارنةً بالمشروعات الكبيرة .

٢-٣ مرونة الإنتاج مع التكامل الرأسي لتوفير احتياجات الصناعات الكبيرة أو لإكمال ما تتوقف عن القيام به ذلك للمرونة الكبيرة والديناميكية وسرعة الأداء للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وذلك بسبب مهاراتها الخاصة وكلفها المنخفضة .

٢-٤ الاستخدام الأمثل للخامات المتوفرة محلياً ، وكذلك مخلفات الوحدات الصناعية الكبيرة.

٢-٥ تساعد على توفير المرونة والاستقرار في الإنتاج لأن إنتاج الصناعات الصغيرة قد يكون أكثر سهولة للتكيف لحاجة الأسواق وبالتالي إمكانية إشباع الحاجات الأساسية من

المنتجات الصناعية للسكان ، فعلى سبيل المثال تشير البيانات المتاحة أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة كانت تغطي ٦٧٪ من جملة إنتاج الصناعة التحويلية في لبنان و ٤٨٪ من إنتاج القطاع الخاص في الجمهورية العربية السورية و ٢١٪ في البحرين .

٢-٦ قدرة هذه الصناعات على امتصاص فائض العمالة ، أي إمكانية توفير فرص للأيدي العاملة وبالتالي الحد من البطالة ، وفي هذا السياق تشير البيانات المتاحة إلى أن المشروعات التي تضم بين (٥-٤٩) عاملاً في الأردن كانت تستوعب أكثر من (٤٠٪) من مجموع الأيدي العاملة في قطاع الصناعة التحويلية في الأردن لعام (١٩٩٥) ، وأن المشروعات التي تضم أقل من (٥٠) عاملاً في لبنان كانت تضم أكثر من (٧٥٪) من مجموع الأيدي العاملة في هذا القطاع لعام (١٩٩٢) ، وفي سوريا كانت المشروعات التي تضم أقل من (١٠) عمال قد استوعبت أكثر من (٩٠٪) من مجموع الوظائف في الصناعة التحويلية في النشاط الخاص عام (١٩٩٣) ، وفي مصر كانت المشاريع التي تضم من (٩-٥٠) عاملاً تستوعب ما يقارب (١١٪) من مجموع الوظائف في هذه الفئة خلال ١٩٩٢-١٩٩٣ . يلاحظ الجدول (١) .

جدول (١)

مساهمة المشروعات الصغيرة في قطاع الصناعة التحويلية في بعض بلدان الأسكوا لأعوام مختارة

البلد	السنوات	حجم المشروع عدد العاملين (٪)	نسبة المساهمة في العمالة (٪)	نسبة المساهمة في الإنتاج (٪)	نسبة المساهمة في القيمة المضافة (٪)
الأردن	١٩٩٥	٥-٤٩	٤١	--	--
البحرين	١٩٩٢	أقل من ٥٠	٤٨	٢١	--
سوريا	١٩٩٣	أقل من ١٠	٩١	٨٤	٨٨
لبنان	١٩٩٤	أقل من ٥٠	٧٨	٦٧	٦٨
مصر	١٩٩٢/ ١٩٩٣	١٠-٤٩	١١	--	--

المصدر :

ESCWA, Small and Medium Enterprises Policies and Support Institutions, 1990.

٢-٧ ثبوت الكفاءة الاقتصادية لبعض الوحدات الصناعية الصغيرة والمتوسطة مقارنةً بالكبيرة، على عكس ما كان متعارفاً عليه من قبل بأن الكفاءة الاقتصادية مقترنة بالمشاريع الكبيرة ، لكن الممارسة والوقائع أوضحت عدم صحة هذا التعميم .

٢-٨ سرعة تنمية المناطق الريفية والنائية ووقف زحف الريف إلى المدن .

٢-٩ القدرة على توفير السلع في المناطق النائية والبعيدة عن الأسواق مما يخفض من تكلفة النقل ، وبالتالي سعر السلعة .

٢-١٠ المقدرة على استرداد رأس المال المستثمر خلال فترات زمنية قصيرة نسبياً .

٢-١١ تشكل مصدراً للادخارات الخاصة وتتطلب قدراً قليلاً نسبياً من الهياكل الأساسية .

٢-١٢ تؤدي هذه الصناعات دوراً إيجابياً في توزيع الدخول سواء من حيث الوظيفة أي نسبة الأجور إلى الأرباح أو من حيث الجوانب الإقليمية .

٢-١٣ كما تمتاز الصناعات الصغيرة بإمكانياتها على إقامة ترابط مع القطاعات الأخرى وتحديداً مع القطاع الزراعي من خلال تصنيع المواد الزراعية وكلف إنتاج العُدد والأدوات التي تستخدم في هذا القطاع .

٣. لماذا التأكيد على الصناعات الصغيرة والمتوسطة

يزداد الاعتقاد لدى علماء الاقتصاد والعاملين في مجال الصناعة بدور الصناعات الصغيرة والمتوسطة نتيجة للمزايا التي تحققها هذه المشروعات والتي تمّ التنويه عنها في الفقرة السابقة ودورها البارز في توسيع الإنتاج وتنويعها ومساهمتها في تحقيق الأهداف الأساسية للتنمية الاقتصادية ، سيما وأن تطورات السنوات الأخيرة في ظل النظام الاقتصادي الدولي الجديد جعلت السياسات الاقتصادية في الدول النامية تدرك محدودية التأثيرات الإيجابية المزعومة للصناعات الكبيرة ذات رأس المال الكبير والمعتمدة عادةً على المستوردات والتي لم تفلح في استيعاب الأيدي العاملة الفائضة في الصناعة وخلق النمو المدفوع ذاتياً. فعلى الرغم من تجربة بلدان العالم سواء النامية منها أو المتقدمة ، أظهرت بأن الصناعات الكبيرة تنمو مع تقدم النمو الاقتصادي وتحل محل الصناعات الصغيرة ، إلاّ أن الأخيرة لم تختف ، بل بقت وتتعايش مع الصناعات الكبيرة في معظم الاقتصادات ، وذلك لأن التغيرات التكنولوجية ووسائل النقل وتفضيلات المستهلكين وأنماط حياتهم كلها تؤثر في طبيعة ونوع الصناعة المطلوبة ، وبالتالي تحدد حجمها المناسب ، كما أن من العوامل التي

أدت إلى إيقاف الاتجاه الانخفاضي في المشاريع الصناعية الصغيرة وأعطت أهمية جديدة لها هي التغيرات الهيكلية الناتجة عن تراجع الصناعات التقليدية في الاقتصادات المتقدمة منذ مطلع السبعينات من القرن الماضي بالمقارنة مع الصناعات الحديثة ، زيادة على تقدم التصنيع المعتمد على المعرفة الكثيفة والمهارات العالية (القريشي ، ١٩٩٠ ، ٢٠).

وضمن هذا السياق أيضاً تمّ الإطلاع على أحدث صيغة للتوجه التنموي في مقال مشترك للسيد (راشمي مايور) والسيد (بنت دافس) في مقال نشر في عدد يناير / ١٩٩٨ في مجلة المستقبلي (The Futurist) التي تصدر عن جمعية المستقبل العالمية (World Future Society) يرفض الكاتبان نموذج التنمية القائم على التصنيع بوجه عام والصناعات الكبيرة أو التصنيع المتمركز (Centralized Industrialization) بوجه خاص ويدعوان إلى نموذج تنموي جديد يقوم أساساً على بناء اقتصاد لا مركزي عماده المشروعات الصغيرة (Micro Enterprises) المنتشرة على رقعة جغرافية واسعة في الدول النامية والقائمة على قروض صغيرة ومعونة فنية ، ويذكر الكاتبان ستة أسباب لفساد الاعتقاد بأن التصنيع هو السبيل للتنمية ، ولعل أبرزها هي (العيسوي ، ١٩٩٨ ، ١-٤):

١. إن المشروعات الكبيرة والبنية الأساسية الكبيرة ، لم تكن هي السبب في التنمية أو نقطة البداية لها ، وإنما كانت نتيجة من نتائج التنمية ، ولما كانت الدول النامية في أغلبها تفتقر لمثل هذه المشاريع ، فإن مثل هذه المشروعات والبنية الأساسية الكبيرة لن تقوم لها قائمة إلاّ بالدعم الحكومي والمعونات الخارجية ، ومن ثمّ فهي تصبح عبئاً على التنمية لا عوناً لها .
٢. إن نموذج التنمية من خلال التصنيع يتجاهل التطورات الحديثة في العالم، التي أدت إلى عولمة المنافسة والتي انتقل فيها مركز الثقل في تكوين القيمة المضافة المرتفعة من الصناعات إلى الخدمات ومن ثمّ فقد فات أوان الدخول إلى عالم التنمية من بوابة التصنيع
٣. يتجاهل المتحمسون للتنمية من خلال التصنيع ، أن التصنيع لا يمكن أن يتم بصورة انتقائية إذا أريد أن يشكل أساساً للتنمية ، والمقصود بذلك أن التصنيع يجب أن ينتشر على جبهة عريضة من الصناعات ، وهو يتطلب كماً كبيراً من الموارد الطبيعية ومبالغ ضخمة من النقد الأجنبي قد يتعذر على الكثير من الدول النامية من مصادرها الذاتية والاقتراض من الخارج .

٤. يعجز الداعون للتنمية عن طريق التصنيع عن إدراك أن التصنيع غير قابل للاستدامة أو الاطراد ، فالتصنيع يخلق اقتصاداً معتمداً على الدعم ، وهو يستهلك الموارد ولا يضيف إليها ويلوث البيئة ولا يحافظ عليها ولذلك فدعوة الدول النامية إلى التصنيع هي دعوة لمفاقمة المشكلات البيئية التي يسعى العالم إلى معالجتها .

٥. إن التصنيع نقيض التيار الآخذ في التعاظم حالياً والذي يدور حول اقتصاد المعلومات وما بعد الصناعة ، وهو اقتصاد حلت فيه الخدمات الشخصية محل الصناعة التحويلية كمصدر للقيمة المضافة ، وتعدّ اللا مركزية من أهم خصائصه ، لا مركزية السلطة ولا مركزية اتخاذ القرارات وحلول المشروعات الصغيرة جغرافياً في مقابل التمركز الشديد للمشروعات الكبيرة فيما سبق .

إن المقترحات المطروحة لنموذج التنمية الجديدة تعبر عن رأي الباحثين ، ومع هذا فقد أفرد (الدكتور العيسوي) العديد من الملاحظات لهذا النموذج الجديد للتنمية ، وأبرزها هي:

آ. إن النموذج المقترح يربط بين التصنيع والمشروعات الكبيرة أو العملاقة ربطاً وثيقاً لم يعدّ مسوغاً في ضوء التطورات التكنولوجية الحديثة التي تتجه إلى تصغير كل شيء ، فالاتجاه إلى تصغير حجم المشروعات لا ينفي وجود الصناعة والإضرار بها ، وإنما هو يغير من حجم الوحدات الصناعية ، وكذلك يطور في شكلها ونظام إدارتها بالنظر إلى الاستفادة الكبرى من المنجزات الحديثة في مجال المعلوماتية والاتصالات وتنفتح أكثر فأكثر على العالم فإنها ستتجه حتماً إلى استيراد تكنولوجيات حديثة تتجسد في وحدات أو مشروعات صغيرة نسبياً فأين تكمن المشكلة إذن ؟

ب. إن النموذج الذي عرضه الكاتبان والذي يعدّ المشروعات الصغيرة والصغيرة جداً والذي ساهم عملية إقراضها بنك (جرامين) في بنغلاديش – من أبرز تطبيقاته ، هو نموذج مشكوك في قدراته على انتشال الدول النامية من هوة التخلف ، فمع التسليم بأن هذه المشروعات الصغيرة لها مكانها المشروع في سياسة التنمية السليمة إلاّ أن الطفرة التنموية المنشودة تحتاج إلى أنواع مختلفة من المشروعات (الكبيرة – المتوسطة – الصغيرة) كما تحتاج إلى تكنولوجيات (تقليدية – موائمة – رفيعة) لكي تتولى تلبية الاحتياجات المتنامية للمواطنين ، إلى جانب ذلك توفير قاطرة للتنمية وتوفير فرص عمل واسعة وتنمية القدرة التنافسية والنفاذ إلى الأسواق الخارجية . هل بإمكان تلك

المشروعات الصغيرة ذات التكنولوجيات البسيطة الوفاء بتلك الالتزامات المشروعة ؟ أم ترى أن وراء هذا الاقتراح افتراض ضمني معين حول تقسيم العمل بين الدول النامية والدول المتقدمة؟

جـ. إن الصورة التي رسمها الكاتبان للتصنيع هي صورة قائمة وبآلية عفا عليها الزمان وعلى من يتطلع إلى المستقبل يرى الصناعة فيه ليست نسخة مكررة من صناعة القرن الثامن عشر أو حتى صناعة الخمسينات والستينات، ولكن صناعة متطورة تستند إلى التطورات التكنولوجية والإدارية الحديثة التي تعمل للحد من التلوث والوقاية منه ، وتتجه إلى الاقتصاد في استخدام الطاقة وتعمل على خلق مواد جديدة توفر من استخدام الخامات الطبيعية وتميل إلى تصغير حجم الوحدة الإنتاجية، ولا مركزية الإنتاج بالاعتماد على تقنيات الاتصال والمعلوماتية الحديثة ونظم الإدارة المتطورة وحتى إذا كانت الدول النامية قد وقعت في أخطاء فادحة في تطبيق سياسات الحماية والدعم ، فإن مثل هذه السياسات يمكن أن تصحح وتوحد بالفعل مقترحات متعددة لتصحيحها ، كما أنه إذا كانت إدارة القطاع العام قاصرة ، فإن لذلك أسبابه التي لم تعدّ خافية وليس من المستحيل معالجتها بإشاعة قدر من المنافسة من جهة أولى ، وبإدخال نظم أكثر تطوراً في الإدارة من جهة ثانية ، وبتطبيق الديمقراطية بوصفها وسيلة للرقابة الشعبية ومحاربة الفساد من جهة ثالثة.

٤. السياسات والإجراءات الداعمة للصناعات الصغيرة والمتوسطة

يشمل قطاع الصناعة التحويلية في الدول النامية بشكلٍ عام وفي عالمنا العربي بشكل خاص قلة من المؤسسات الكبيرة التي يعود في معظمها لملكية الدولة ، ونسبة كبيرة تتعدى ٩٠٪ هي منشآت صغيرة جداً وصغيرة ومتوسطة معظمها مملوك للقطاع الخاص ، وتعمل الفئة الأخيرة في أنشطة صناعية مختلفة ، ولا سيما الصناعات الخفيفة ذات طابع تقليدي حرفي والكثيف العمالة ، كالصناعات الغذائية والمنسوجات والأثاث والكيمياويات والمنتجات المعدنية غير الفلزية والمنتجات الفلزية والمنتجات البلاستيكية (ESCWA, 2002, 9).

وعلى الرغم من الدور المهم الذي أدته الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معظم البلدان النامية ، فقد حققت نجاحاً في الماضي لأنها عملت في بيئة محمية (حتى وإن كانت غير مشجعة) ، إن هذه المشروعات تمكنت إلى جانب تلقيها دعماً مادياً وماليا ً من حكوماتها (ESCWA, 2000).

وصحيح أن هذه الصناعات تمكنت من النمو والازدهار بفضل عزلتها عن قوى السوق إلى حدٍ ما أو عن تدخل الحكومات في عمل السوق ، غير أن السياسات التي حققت ذلك خلقت أسواقاً لمنتجات تلك الصناعات وحمتها من المنافسة الخارجية وأدت في بعض الأحيان إلى ممارسات احتكارية وإلى انعدام الكفاءة ، فقد أسفر القضاء على المنافسة الخارجية عن غياب الحوافز ، عليه فلم تكن الشركات تشعر بأية ضرورة للابتكار وإخراج منتجات جديدة أو تحسين القائمة أو تحسين عمليات الإنتاج أو التصدير إلى الأسواق الخارجية (الأسكوا، ١٩٩٩).

وبالتأكيد ستؤثر عولمة الأنشطة الاقتصادية واتفاق منظمة التجارة العالمية تأثيراً كبيراً في واقع الصناعات التحويلية الصغيرة والمتوسطة وتطورها ونموها في الاقتصاد العالمي ، ولم يعدّ بإمكان هذه الصناعات أن تستمر في سوق محلية منعزلةً ومتمتعةً بدعم حكومي لصادراتها .

عليه نرى من الضروري تقديم بعض المقترحات والتي في مجموعها تشكل سياسات وإجراءات من شأنها أن تسهم في دعم وتطوير هذا النشاط في بنية الاقتصاد الوطني لأغلب الدول النامية وعلى النحو الآتي :

٤-١ لمّا كانت السياسات الصناعية في غالبية البلدان موجهة عادةً لخدمة الصناعات الكبيرة كثيفة رأس المال ، سواء ما يتعلق الأمر بإجازات الاستيراد أو التمويل وغيرها . عليه، فإن من متطلبات دعم الصناعات الصغيرة تتطلب جعل هذه السياسات محايدة إزاء الصناعات المختلفة بغض النظر عن الحجم ، والعمل على رسم وسائل لدعم الصناعات الصغيرة والتي ستكون بحاجة كبيرة إلى الدعم والرعاية ، وقد تتمثل هذه الوسائل في حزمة من السياسات الاقتصادية الهادفة إلى تطوير الموارد المحلية ، والتعليم والتدريب وتشجيع الادخار والاستثمار والتجارة الخارجية مما يخلق بيئة ملائمة لتطوير هذه الصناعات .

٤-٢ ومن الوسائل الأخرى التي يمكن تبنيها لدعم الصناعات الصغيرة قد تكون برامج دعم حكومية من خلال مراكز متخصصة لتقديم الخدمات ، مع رفد هذه المراكز بكادر ماهر، على أن يتم التركيز من خلال هذه البرامج تقديم التمويل كونه يشكل معوقاً لنمو قطاع الصناعات الصغيرة .

٤-٣ ينبغي أن تولي السياسات الصناعية الحكومية تركيزاً خاصاً على مساعدة الشركات الصغيرة لتصبح ابتكارية ومنافسة (والمقصود بالابتكار : الاستغلال التجاري الناجح لأفكار جديدة) (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، ١٩٩٧، ٣٢) ، إذ إن الميزة النسبية القائمة على انخفاض الأجور تفقد أهميتها ، كما ينبغي إعطاء اهتمام خاص لإيجاد منهج ابتكاري يستجيب لاحتياجات المستهلكين إذ تزايد تطلع المستهلكين إلى الخارج .

٤-٤ تشجيع البحث والتطوير ، ففي ظل التطور التكنولوجي الذي يعيشه العالم لا بد من بذل كل الجهود لمواكبة هذا التطور المتسارع ، إذ أدركت دول كثيرة أهمية البحث والتطوير لزيادة قدراتها التنافسية في الأسواق الدولية لذلك قامت بتخصيص أموالٍ طائلة لتشجيع البحث والتطوير وتقوم بإنشاء الصناديق والمؤسسات التي تساعد على تطوير البحث العلمي ، إذ أن تشجيع البحث والتطوير يعمل على تطوير القطاع الصناعي ، وتقليص تكلفة الإنتاج للوحدة المنتجة عبر ابتكار مدخلات جديدة أو تحسين الطرق الحالية مما يزيد من القوة التنافسية للمنتج المحلي .

٤-٥ إنشاء حاضنات تكنولوجية (مركز المعلومات الفلسطيني، ٢٠٠٥)، تماماً كالحاضنات الطبية ، إذ يتم وضع المواليد غير مكتملي النمو في هذه الحاضنات لتوفير ظروف مناسبة لنمو هؤلاء الأطفال لحين تجاوز مرحلة الخطر ، حيث يتم إشغال الحاضنة بمجموعة من الراغبين في بدء مشروعات خاصة بهم وذلك لفترة لا تزيد عن ثلاثة سنوات ، ولقد برزت أهميتها في تسهيل عملية الانطلاق للمشروعات الجديدة عبر توفير أجواء العون والإرشاد ، فلقد بدأت فكرة الحاضنات في الولايات المتحدة الأميريكية في بداية الثمانينات ومنها انتقلت إلى باقي أنحاء العالم ، وقد تلازمت فكرة الحاضنات مع فكرة مساعدة خريجي الجامعات على تأسيس مشروعات خاصة بهم ، وكذلك إعطاء الباحثين المبتكرين والعلماء الفرصة والظروف المواتية للانتقال بنتائج أبحاثهم من مرحلة البحث المجرد إلى مرحلة التطبيق.

٤-٦ ضرورة العمل من أجل إيجاد عقل تنسيقي (هيئة) تضم عدداً من الجهات صاحبة العلاقة والشأن والاهتمام بهذا القطاع تضم (جهات رسمية – وزارات ، وشبه رسمية – مؤسسات إقراض ، ومؤسسات القطاع الخاص كالبنوك ومنظمات – الغرف التجارية – الصناعية، المراكز التنموية – الاتحادات) بحيث تتحمل هذه الهيئة (هيئة دعم المشاريع الصغيرة) مسؤولية وضع استراتيجية خاصة بها القطاع (دوره ، عناصر قوته ، كيفية النهوض به ...) .

المصادر

أ. العربية

١. إبراهيم العيسوي (١٩٩٨) ، التصنيع طريق النماء أم طريق الشقاء ، مجلة الرباط ، العدد ١٢ ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، القاهرة .

٢. إحسان بو حليقه (١٩٩٤) ، حول الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية في السعودية ، مجلة التعاون الصناعي ، العدد ٥٦ ، أبريل.

٣. الأسكوا (١٩٩٦) ، الاستراتيجيات والسياسات الصناعية في ظل ظروف النمو الإقليمي والدولي (نيويورك ، الأمم المتحدة).

٤. الأسكوا (٢٠٠٢) قدرة المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة على الابتكار في بلدان مختارة من منطقة الأسكوا.

٥. عبدالعزيز مصطفى وطلال محمود كداوي (١٩٩٩) ، تقييم المشاريع الاقتصادية : دراسة في تحليل الجدوى وتقييم الأداء ، مديرية مطبعة جامعة الموصل ، الموصل .

٦. مدحت القريشي (١٩٩٠) ، الصناعات الصغيرة ، مميزاتها وخصائصها الفنية مع إشارة خاصة إلى العراق ، مجلة التعاون الصناعي في الخليج العربي ، العدد (٣٩) السنة العاشرة ، الدوحة ، قطر.

٧. مركز المعلومات الفلسطيني ، إدارة وتطوير المشروعات الصغيرة في الأراضي الفلسطينية . الصفحة الرئيسية ٢٠٠٥/٣/٢٩.

٨. منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (١٩٩٧) ، العولمة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة ، تقرير تجميعي ، منظمة التعاون والتنمية ، باريس .

ب. الأجنبية

1. ESCWA, (1999) Small and Medium Enterprises Strategies, Principles and Support Institutions (New York, United Nations).
2. ESCWA, (2000), Review of Industry in ESCWA Countries, (New York, United Nations).
3. OECD, (1999) Globalization and SMEs.